توجيه حكومي بتطوير الخدمات في مناطق الزيارة الدينية

وزير السياحة»: ٥٠ ألف زائر من إيران كمرحلة أولى وضعف الرقم خلال ٢٠٢٤

الاستفادة من خبرة الجانب الإيراني في تشييد المنتجعات والمنشآت السياحية

| فادي بك الشريف

كشف وزير السياحة محمد رامي مرتيني في حديث خاص لـ«الوطن» آن مذكرة التفاهم الموقعة مع منظمة الحج والزيارة الإيرانية تهدف إلى البدء سنوياً بـ٥٠ ألف زائر من إيران كمرحلة أولى بمعدل ألف زائر أسبوعياً ليصل الرقم إلى ١٠٠ ألف خلال عام ٢٠٢٤، بما فيه تسهيل الزيارة واستقدام الزوار، وتحفيز مكاتب السياحة المرخصة في كلا البلدين ووضع برامج سياحية خاصة بالزوار والسياح من البلدين لزيارة الأماكن الثقافية والتاريخية أثناء زيارتهم إلى الأماكن المقدسة وتقديم عروض تحفيزية وتخفيضات خاصة، التدريب والتأهيل السياحي، الاستثمار إلى جانب عدة محاور من شأنها تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين.

هذا وتأتي المذكرة انطلاقاً من الرغبة المشتركة بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وبغية توفير التسهيلات اللازمة لإرسال مجموعات الزيارة إلى الأماكن المقدسة في الجمهورية العربية السورية.

وقال الوزير: المنظمة مسؤولة عن سفر الزوار الإيرانيين إلى العتبات المقدسة والحج والعمرة إلى الأراضي المقدسة أي إنها تتولى كل شؤون السفر والزيارات للزوار الإيرانيين، مضيفاً إن العلاقات معها قديمة، علماً أن الحرب قللت من أعداد الزوار الإيرانيين والعراقيين.

وتابع الوزير: كان هناك عدة مذكرات تفاهم تم توقيعها والأخيرة تشمل كل النواحي اللوجستية والتسهيلات وإجراءات القدوم والمغادرة، والإجراءات الصحية والطبية، وتم تخفيف القيود المفروضة بعد تجاوز أزمة كورونا، منوهاً بإمكانية التعاون مع الفنادق والشركات ومنشئات المبيت والإطعام في سورية بشكل مباشر بالتعاون مع الشركة السورية للنقل والسياحة لتقديم خدمات متبادلة مع منظمة الحج والسفر.

وأكد الوزير العمل على توسيع التبادل السياحي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والترويج السياحي ورعاية المهن التراثية، مع الاستفادة من خبرة الجانب الإيراني بمجال تشييد المنتجعات والمنشآت السياحية لأنهم يملكون شركات متخصصة في هذا المجال، ولديهم معدات وأدوات تجهيز الفنادق وبأسعار منافسة ومنخفضة.

آلاف الزوار إلى سورية من ٥٠ جنسية لأغراض السياحة الثقافية

هذا وكشف وزير السياحة عن توجيه حكومي بتطوير الخدمات في مناطق الزيارة وخاصة في منطقة السيدة زينب في ريف دمشق مؤكداً وجود برنامج متكامل بدأ مؤخراً وعليه تحسنت الطرق الرئيسية.

وحسب الوزير يتم العمل على تطوير منطقة محيط المقام لجهة كل الخدمات ومرائب السيارات والباصات وحركة المشاة، وتطوير نقاط الخدمات والمرافق الضرورية لزيارة السواح لهذه المنطقة، منوهاً بوجود لجنة بالعمل على تطوير الخدمات ضمن تنسيق ومتابعة مع وزارة الإدارة المحلية ومحافظة ريف دمشق.

وحول السياح من جنسيات مختلفة بين الوزير مرتيني أن البلاد استقبلت نحو ٣٤٩ ألف زائر، وفي نيسان هناك آلاف الزوار من نحو ٥٠ جنسية لأغراض السياحة الثقافية.

هذا وكانت زارت مجموعة سياحية تضم ٤٤ سائحاً من جنسيات «روسية وبيلاروسية وبلجيكية» مدينة دمشق، واطلعت على المعالم الأثرية في الجامع الأموي وقصر العظم وعدد من الأديرة والكنائس بدمشق وفي مدينة تدمر وقلعة الحصن بحمص، حيث وثقوا بالصور والفيديوهات ما شاهدوه على أرض الواقع لنقل الصورة الحقيقية إلى بلادهم.

وبين رئيس دائرة التسويق والإعلام السياحي بمديرية سياحة دمشق عبد الباسط خطاب أن سورية تشهد منذ بداية هذا العام حركة قدوم سياحي جيدة من الدول الأوروبية والهند والعراق وروسيا، وهي في ازدياد ولاسيما بعد تعافي القطاع السياحي، مشيراً إلى أن وزارة السياحة تستقبل السياح من جميع الدول وتقدم لهم كل التسهيلات للزيارة آملاً أن تعود سورية كالسابق تستقطب السياح من كل أنحاء العالم.

وحسب ماهر الأزعط من اتحاد غرف السياحة: فإن أكثر من ٥٠ ألف سائح من جنسيات مختلفة زاروا سورية الفترة الماضية، وهذه رسالة إلى العالم بأن سورية كعادتها عنوان للسلام والمحبة وتدعو الجميع لزيارتها.

تحضيرات طرطوس لموسم الحرائق

٥٤ سيارة إطفاء وإنشاء مركز إطفاء جديد

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

استكملت محافظة طرطوس تحضيراتها لموسم الحرائق القادم ووضعت مديرية زراعتها خطة متكاملة لهذا الغرض ناقشتها وأقرتها لجنة الحرائق في اجتماع موسع ترأسه المحافظ نهاية الأسبوع الماضي بحضور قائد الشرطة وكل الجهات العامة ذات العلاقة من دفاع مدني وإطفاء ووحدات إدارية وخدمات وشركات وغيرها...

وتهدف الخطة إلى الحد من أعداد الحرائق ليصل إلى أقل مستوى مقارنة بالسنوات الماضية حيث بلغ ١٢٢ حريقاً في العام الماضي وحماية الموارد الطبيعية (غابات– تنوع حيوي) والمحافظة عليها من التدهور.

لكن ثمة صعوبات وعقبات عديدة تقف عائقاً أمام تنفيذ هذه الخطة أبرزها وفق ما ورد فيها قلة توفر المحروقات لهذا العام ما يؤثر سلباً في تنفيذ الخطة السنوية للطرقات من شق وترميم وصيانة الطرق الحراجية وخطوط النار واعتماد الزراعة على العمالة الموسمية وهذا ما يجعل الخطة الجيدة وذات الكفاءة تبحث عن العمل بعيداً عن الإطفاء والعمل في قطاعات تقدم الأجر الأفضل وبالتالي العمل بعمالة ذات كفاءة منخفضة الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة العمل وكثرة الأعطال للإطفائيات والصهاريج وذلك بسبب قدمها وزيادة الضغط على عمل تلك الآليات في إخماد الحرائق وكذلك تقليص العمر الزمني لتلك الآليات وعدم وجود آلية متبعة تنظم عمليات إخماد الحرائق الزراعية بسبب وجود معاناة ومعانقة أثناء المرور بالأراضي المملوكة من أصحاب العقارات المملوكة، وعدم وجود طرق زراعية كافية في تلك المناطق الزراعية وعدم ورود إخماد الحرائق الزراعية ضمن خطة مكافحة الحرائق الحراجية وبالتالي فإن توزع الإمكانيات لايكون بالشكل الأمثل لإخماد الحرائق الزراعية لأن جميع الإمكانيات (إطفائيات – عمال حرائق) متوزعة في المواقع الحراجية والتراجع الكبير في خدمة المزارعين لأراضيهم (فلاحة– تعشيب) الأمر الذي ساهم في خلق بيئة مناسبة لانتشار الحرائق وزيادة عدد تلك الحرائق بشكل كبير ما أدى إلى استنزاف لإمكانيات الجهات المعنية وخروج بعض أبراج مراقبة الحرائق عن الخدمة لأسباب مختلفة وعدم قدرة بعض الإطفائيات على سلوك الطرقات الحراجية لأنها لا تمتلك نظام دفع رباعي ما يؤدي إلى نتائج عكسية من خلال زيادة عددية ضمن الموقع تؤدي لإرباك العمل وعدم وجود موظف مسؤول عن كل جهة عامة ترسل إمكانياتها إلى موقع الحريق (فوج الإطفاء– دفاع مدني– خدمات فنية) وهذا الواقع يؤدي إلى صعوبة التواصل مع الإمكانيات المرسلة من خارج مديرية الزراعة وقيام السائقين التابعين لتلك الجهات بالعمل بشكل كيفي وعدم رضوخهم إلى كوادر الحراج القائمة على إدارة الحريق وبالتالي تكون الجدوى من عملهم ضعيفة جداً.

مستلزمات النجاح

ولنجاح هذه الخطة لابد من تأمين متطلبات تنفيذها وأهمها تأمين اعتمادات مالية إضافية لصيانة صهاريج الإطفاء والجرارات والتركسات ولزوم استكمال الحاجة من العدد والأدوات (خراطيم– مرشات ظهرية.....) وتأمين مستلزمات عمال الحرائق من لباس وطعام وتعويضات وصهاريج إطفاء تدخل سريع عدد ٩ ذات حمولات مختلفة تتراوح مابين ٣–٤ أمتار مكعبة إضافة لما هو موجود. وتأمين صهاريج تغذية عدد ٥ ذات حمولات مختلفة إضافة لما هو موجود وتأمين سيارات نقل عمال عدد ٦ و١٢ سيارة حقلية دفع رباعي لزوم العمل في المواقع الحراجية ومتابعة تنفيذ خطة شق الطرق الحراجية والمشاركة بإخماد الحرائق وتخصيص الاعتمادات المالية لصيانة مباني مراكز الإطفاء وأبراج مراقبة الحرائق.

يشار إلى أن المحافظ وجه خلال الاجتماع فرع المحروقات لتأمين الوقود اللازم لسيارات الإطفاء وجميع الآليات التي ستشارك في تنفيذ الخطة بما يضمن سرعة التحرك والتدخل، كما وجه شركة كهرباء طرطوس لتأمين الطاقة اللازمة لضخ المياه بالسرعة الكلية وأكد على جميع الأطراف التعاون والقيام كل بدوره على أكمل وجه بالتنسيق مع قسم الجاهزية بالمحافظة ومديري المناطق.

وأكد المجتمعون أهمية دور المجتمع المحلي بالمراقبة وسرعة الإبلاغ والمبادرة للمشاركة بإخماد الحرائق.

يُذكر أن عدد سيارات الإطفاء في محافظة طرطوس يبلغ ٥٤ سيارة ويوجد ٧٨ منهلاً مائياً، وتم إحداث سبعة مراكز إطفاء جديدة على مستوى المحافظة بشكل مؤقت في /صافيتا والنقيب وعين الزرقا والسودا والقصيمة والخريبة وعنازة بانياس/ اعتباراً من الخامس من لباس وطعام وتعويضات الشهر الجاري وحتى نهاية صيف ٢٠٢٣.

اسطامو المنكوبة.. ثلاثة أشهر على الكارثة و«الوضع على حاله»!

رئيس بلدية قمّين لـ«الوطن»: مشروع إقامة السكن البديل متوقف لعدم تأمين الأرض

| اللاذقية– عبير سمير محمود

اشتكى عدد من أهالي قرية اسطامو بريف القرداحة عدم تأمين مساكن بديلة للمتضررين فعلياً جراء الزلزال ممن تهدمت منازلهم في كارثة شهر شباط الماضي، مشيرين إلى أن الوضع منذ الكارثة لا يزال على حاله، والفشل مؤخراً في إيجاد مكان لإقامة مشروع السكن المؤقت المسبق الصنع (مع الجانب الإماراتي) يجعلهم في مصير مجهول منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

كما طالبَ عدد من الأهالي بضرورة توزيع مساعدات إغاثية وغذائية للعائلات المستضافة عند أقاربها ومعارفها، في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي تعاني منها معظم العوائل سواء في اسطامو أم بباقي قرى بلدية قمّين وجميع المناطق المتضررة جراء الزلزال.

وبالعودة إلى رئيس بلدية قمّين في اللاذقية منهل طالب بيّن لـ«الوطن»، أن مشروع إقامة السكن البديل بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي (ضمن المشروع الكبير لإقامة ألف وحدة سكنية في المواقع الأربعة المتضررة)، متوقف حالياً بسبب عدم تأمين أرض لإقامة مخصصات اسطامو من الوحدات السكنية بالمشروع الإماراتي، مبيناً أنه لا توجد أراض كأملاك عامة في نطاق البلدية، لذا قمنا باستئجار أرض وتم وضع الشروط المحددة من الجانب الإماراتي وتم تنظيم عقد إيجار لمدة ٤٠ سنة قابلة للتجديد تلقائياً وتحققت جميع الشروط، إلا أن وزارة الإدارة المحلية رفضت إقامة المشروع على أرض مستأجرة لتحديد مصير الوحدات السكنية عليها، مطالبة بشراء أرض بسعر مناسبة وإشادة الوحدات السكنية المؤقتة للمتضررين.

الإدارة المحلية رفضت إقامة المشروع على أرض مستأجرة

وأشار طالب إلى أنه تم إخلاء المدرسة التي كانت كمركز إيواء ونقل ٨ عائلات منها إلى مركز الإيواء المحدث في فندق القرداحة، على حين تبقى عدد من عائلات فضّلت الإقامة عند أقاربها ضمن القرية، منوهاً بوجود مئات العائلات المستضافة عند أقاربها وتنتظر تأمين سكن بديل حتى تاريخه.

وحول إحصائيات الأضرار جراء الزلزال في بلدية قمّين، ذكر أن عدد الوفيات بلغ ٥٤ ضحية، و٢١٩ مصاباً ومئات العائلات التي أخلت منازلها من دون وجود رقم دقيق لكونها إحصائية مستمرة مع عمليات الكشف عن المنازل التي ثبت أنها متصدعة نتيجة تقارير اللجان المختصة بالسلامة العامة.

وأردف بالقول: إن لجان الهدم تنتظر قرار المحافظة للتعاقد مع شركات انشائية أو غيرها لتنفيذ أعمال الهدم، إذ إن البلدية لا تملك المعدات لهذه الغاية ولا الخبرة الفنية لكونها تتطلب شروطاً محددة حفاظاً على السلامة العامة.

وأضاف طالب: إن هناك ١٤ بناء متهدماً بشكل كامل و٦ أبنية متخذ القرار بشأنها للهدم لما تشكله من خطر، والأهالي متخوفون من المرور أمامها علماً أنها على الشارع العام وممكن أن تسبب الأذية للمارة وللسيارات في حال التأخر عن هدمها، ولجنة السلامة العامة رقم ٥٣٧ التي أعطت توصيات بالهدم للأبنية الستة، ونحن في البلدية أخذنا القرار بالهدم ولم نتأخر ولكن ليس لدينا معدات ولا خبرات هندسية كما ذكرت وإلا سيتحول الهدم إلى كارثة.

وذكر رئيس بلدية قمّين، أن لجان السلامة العامة المرتبط عملها بعمل اللجنة ٥٥٥ (المعنية بإحصاء متضرري الزلزال) بدأت عملها الأسبوع الماضي في بلدية قمّين ويتم الكشف على الأبنية وتزيد الأعداد بخصوص الأبنية المتصدعة التي تحتاج إلى هدم وعددها بالمئات.

فيما يخص عمليات الترحيل لأبنية المتهدمة، ذكر أنها متوقفة حالياً بسبب ضعف الإمكانيات المادية في البلدية والمحافظة لما تتطلبه الآليات من مازوت وعقود مع شركات إنشائية.. وبالنسبة لعمليات الترميم، قال طالب: إن المواطنين المتضررين ومنازلهم بحاجة لترميم لم يبدؤوا حتى الآن، وينتظرون مساعدة المنظمات وجهات أخرى للمساهمة في الترميم، إضافة لانتظارهم أن يتم الانتهاء من الكشف على الأبنية ومدى تحقيقهم للشروط المحددة ليكونوا مستفيدين من مزايا المرسوم رقم ٣ وفق ما تقرره لجنة ٥٥٥.

في السياق، أكد طالب ضرورة تخصيص البلدية بمبلغ مالي من المحافظة لكونها بلدية منكوبة وبحاجة لموازنة كافية لمعالجة أضرار الزلزال في البنى التحتية وخطوط بالصرف الصحي ومشاريع إنارة وتعبيد طرقات والحصول على ١٠٠ حاوية قمامة حاجة البلدية، إضافة للمطالبة بشكل أساسي بتخصيص البلدية بأجهزة إنارة على الطاقة الشمسية لإنارة الشوارع الرئيسية وخاصة التي شهدت انهيارات وانهدامات في الأبنية بما يضمن السلامة العامة للمارة فيها ليلاً.

الخطوط الحديدية السورية تنوي شراء خمس قاطرات جديدة

الأعرج لـ«الوطن»: نقل (١٠٠) ألف راكب وشحن ٢٥٠ ألف طن من البضائع خلال الربع الأول من العام الحالي

| محمود الصالح

بين المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية مضر الأعرج أن القطارات قامت خلال الربع الأول من العام الحالي بنقل أكثر من ١٠٠ ألف راكب على الخطوط العاملة بين طرطوس واللاذقية.

وأوضح المدير العام في تصريح لـ«الوطن» أن عمليات النقل تتم على محاور طرطوس اللاذقية وبالعكس وداخل محافظة حلب وبأسعار رمزية جداً.

وأشار المدير العام إلى انه تم خلال الربع الأول نقل كميات من البضائع المتنوعة وصلت إلى (٢٤٩) ألف طن مواد مختلفة على محاور السكك الحديدية في مختلف المحافظات التي تعمل فيها شبكة السكك الحديدية.

وأكد المدير العام تأثر عمليات النقل بسبب كارثة الزلزال المدمر ، وما نجم عنه من أضرار غير مباشرة لحين الانتهاء من الكشف على الخطوط والجسور والمنشآت التابعة لها وخاصةً في حلب – اللاذقية، مشيراً إلى أنه يتم الكشف على شبكة السكك الحديدية والمحطات من قبل الفرق الفنية في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية والشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية لحصر أضرار الزلزال، منوهاً بوضع شقق سكنية في سكن السكك الحديدية في حلب لخدمة المحافظة لإيواء المتضررين ومدها بالمستلزمات الضرورية.

وأوضح استمرار العمل على إيجاد الطريقة الأمثل لتأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل مشروع شراء ٥/ قاطرات بالتنسيق بين الجهات المعنية (مصرف سورية المركزي – المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية – بعض الجهات التابعة).

وعن أعمال الشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية ذكر المدير العام محمد إسماعيل العمر أن الشركة تقوم الشركة حالياً بإعادة تأهيل مفاتيح محطة مرفأ اللاذقية وعددها ٢٣ مفتاحاً وذلك باستبدال العوارض الخشبية المهترئة واستبدال طبقة «السب بالاست» ، وكذلك استبدال الخط الحديدي الواصل من محطة اللاذقية إلى المرفأ بطول اثنين كيلو متر مع إعادة تأهيل الجسم الترابي بما يتضمنه من أعمال قشط طبقة «السب بالاست» القديم وتأهيل لترابية الخط مع التسوية والرص ويتم ذلك بالتنسيق مع المؤسسة العامة للخطوط الحديدية والشركة العامة لمرفأ اللاذقية من خلال إعطاء نوافذ عمل لتأمين حركه القطارات ونقل الحمولات من مرفأ اللاذقية لتمرير حمولات المرفأ.. كما يتم حالياً استكمال أعمال المرفأ الجاف من أعمال ردميات الترابية وتنظيم وتجهيز الإنارة للمرفأ الجاف والبنية التحتية وأعمال الصرف الصحي لساحات المرفأ الجاف، كما تقوم الشركة بتنفيذ أعمال استبدال الخط الحديدي وإعادة تأهيل الجسم الترابي والجسور البيتونية عدد ٢ في مثلث الأنصاري جبرين بطول إجمالي ٨٢٥ متراً وهذا يساعد ويخفف من الزمن اللازم لنقل الفيول إلى المحطة الحرارية بحلب – الرضوانية.

سرقة محولات وكابلات في السويداء بأكثر من ٥٦٢ مليوناً

| السويداء -عبير صيموعة

أكد مدير شركة كهرباء السويداء غسان ناصر لـ«الوطن» تعرض التجهيزات الكهربائية على ساحة المحافظة إلى السرقة والتعديات في كثير من المناطق.

وبين أن الشركة سجلت منذ بداية العام وحتى نهاية شهر نيسان ٣٦ عملية سرقة لتجهيزات الشبكة منها سرقة أربع محولات ذات استطاعات مختلفة تراوحت بين (٥٠ –١٠٠– ٢٠٠ ك ف أ) مع كامل كابلات التشغيل للمحطات في مواقع متعددة إضافة إلى ٣٢ عملية سرقة لحقت بالكابلات في العديد من المناطق سجلت معظمها في أحياء ومناطق مدينة السويداء منها ١٧ كبل نحاس رئيسياً بقيمة تجاوزت ٨٢ مليون ليرة و١٥ كبل مخارج توتر منخفضاً بقيمة نحو ٨٣ مليون ليرة إضافة إلى الكبل الكهربائي ٦٦ المغذي لمدينة شهبا الذي تم التعدي عليه بخمس فتحات والذي تجاوزت تكلفته الـ٢٠٠ مليون لتتجاوز قيمة جميع السرقات والتعديات تلك مبلغ ٥٦٢ مليون ليرة.

ولفت إلى أن تعويض ما تم سرقته أو إصلاح ما تم التعدي عليه من تلك التجهيزات يكلف المؤسسة ضعف تكلفتها الحقيقية لحاجتها إلى الآليات والمحروقات والعمالة

ولفت ناصر إلى أنه ضمن الواقع الحالي الذي تعاني منه البلاد وخاصة الصعوبة في استيراد التجهيزات الكهربائية سوف تعجز الشركة عن تأمين قطع التبديل من التجهيزات التي تعرضت للسرقة والاعتداء وخاصة المحولات التي تتراوح تكلفتها بين ٣٥ مليوناً للمحولة استطاعة ٥٠ ك ف أ و٦٠ مليوناً للمحولة استطاعة ١٠٠ ك ف أ وصولاً إلى ٨٠ مليوناً للمحولة استطاعة ٢٠٠ ك ف أ على أقل تقدير.

وأهاب بالمجتمع الأهلي مساندة الشركة في التصدي لتلك الاعتداءات وخاصة ضمن المناطق المأهولة بالسكان، موضحاً أن أي عملية تبديل أو تعويض عما تم سرقته يزيد من الأعباء المالية المترتبة على الشركة، فضلاً عن أن عمليات التعويض تتم في كثير من جوانبها من مخلفات الشبكة في المحافظة وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى وصول التيار الكهربائي بجودة أقل ويمكن أن يؤدي بالنهاية وفي حال استمرار السرقات والتعديات إلى العجز عن تأمين البدائل.